

أثر التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة على ربحية البنوك

د. محمد وهدان

أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة عين شمس

مستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير كل من التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة على ربحية البنوك التجارية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٩، وتشمل العينة ٢٣ بنك منها ٨ بنوك تعتبر مملوكة للدولة، وتمثل المتغيرات محل الدراسة كمقياس لربحية البنوك كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، بينما تمثل المتغيرات المستقلة التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة كذلك تتضمن الدراسة كل من الحجم والرافعة المالية كمتغيرات حاكمة.

وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للبيانات الجدولية Panel Data Multiple Regression Analysis وأشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي سلبي على ربحية البنوك التجارية لكل من المتغيرين التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة، كذلك ثبتت معنوية تأثير إيجابي للمتغيرات الحاكمة.

الكلمات المفتاحية:

التعرض للمخاطر السيادية، المخاطر السياسية، ملكية الدولة، الخصخصة، البنوك المملوكة للدولة، ربحية البنوك، اذون وسندات الخزنة، القطاع المصرفي المصري، السدين العام، الحجم، الرافعة المالية.

Abstract

This study aims at measuring the effect of both exposure to sovereign risk and state ownership on the profitability of commercial banks in the Arab Republic of Egypt during the period from 2011 to 2019, and the sample includes 23 banks, of which 7 are state-owned. The study variables that measure the profitability of commercial banks are ROE, ROA while the independent variables represent exposure to sovereign risks and state ownership. The study also includes both financial leverage and size as controlling variables.

The researcher used Panel Data Multiple Regression Analysis, and the results indicated that there is a negative significant effect on the profitability of commercial banks for both variables, exposure to sovereign risks and state ownership, as well as the significant positive effect of the governing variables

Key Words:

Exposure To Sovereign Risk, Political Risk, State Ownership, Privatization, State-Owned Banks, Bank Profitability, Treasury Bills And Bonds, The Egyptian Banking Sector, Public Debt, Size, Leverage..

أولاً: المقدمة

يمكن أن ينشئ عن التعرض للمخاطر السيادية مجموعة من المخاطر المختلفة التي تؤثر على البنوك. هذه المخاطر متعددة الأبعاد وتشمل مخاطر الائتمان وسعر الفائدة والسوق وإعادة التمويل. كما يمكن أن تنشأ من عدد لا يحصى من الأحداث الفعلية أو المتوقعة، التي تمثل تحقق للمخاطر السيادية بما في ذلك^١:

- المدفوعات الفائتة أي عدم القدرة على السداد.
- إعادة هيكلة الديون أو التخلف عن السداد بشكل تام.
- إعادة تسمية العملة أو تغييرها.
- تخفيض قيمة العملة.
- الخسائر الناتجة عن ارتفاعات معدلات التضخم غير المتوقع.
- التقلبات وتذبذب قيمة الأصول نتيجة للتعرض للمخاطر السيادية المرتفعة أو غير المتوقعة.

ويتبع تعرض البنوك للمخاطر السيادية إلى تركيز استثمارها في الأوراق المالية الحكومية، حيث تلعب تلك الأوراق المالية دوراً هاماً في النظام الاقتصادي بشكل عام والنظام المالي بشكل خاص وتعد أهم استثمارات القطاع المصرفي تحديداً، فوفقاً لبنك التسويات الدولية يوجد هناك خمس أدوار رئيسية تلعبها الأوراق المالية الحكومية للبنوك وهي نفسها الأدوار التبادلية التي تقوم بها الأوراق المالية والحكومية للبنوك في النظام المالي المصري وهي كما يلي:

- تساعد على إدارة المركز المالي للبنوك: حيث تمثل الأوراق المالية الحكومية أصول منخفضة المخاطر عالية السيولة مما يجعلها أداة جذابة للبنوك للاعتماد عليها في إدارة مراكزها المالية في الأجل القصير خصوصاً.

^١ وفقاً لورقة مناقشة صادرة عن بنك التسويات الدولية بعنوان "The regulatory treatment of sovereign exposure" تم إعدادها في ديسمبر ٢٠١٧ وتم نشرها في ٩ مارس ٢٠١٨

- تلزم البنوك بدورها في عملية صنع السوق: تعتمد وزارة المالية المصرية على نظام كبار المتعاملين في طرح الأوراق المالية الحكومية، حيث يقوم عدد محدود من البنوك المرخص لها بشراء طرح أذون الخزانة حيث أنها ملزمة بالقيام بتقديم عطاء على نسبة من الطرح تتوافق مع نسبة رأسمالها من رأسمال كبار البنوك المتعاملين المرخص لها، ومن ثم يمكن لهذه البنوك أن تقوم بإعادة بيع تلك الحصص في السوق الثانوي أو للمستثمرين المؤسسات أو الافراد وهو ما يعني أن هذه البنوك ملزمة بالقيام بدور صانع السوق لأذون الخزانة العامة.
- تساعد البنوك على توفيق أوضاعها مع المتطلبات القانونية والرقابية: حيث تقوم أغلب البنوك المركزية ولا سيما البنك المركزي المصري بفرض نسبة رقابية للسيولة، وكفاية رأس المال، وبناء عليه يجب ان تلتزم البنوك بالمحافظة على حد أدنى من الأصول السائلة ومنخفضة المخاطر، وغالباً ما تكون أذون وسندات الخزانة العامة هي الأصل المالي الأنسب لهذه الأدوار.
- تجزئة سوق الدين العام: تعمل بعض الدول على زيادة مشاركة نظامها المصرفي في سوق الدين العام المحلي سواء كان بشكل مباشر من خلال استخدام البنوك المملوكة للدولة أو من خلال تحفيز بنوك القطاع الخاص باستخدام الوسائل الرقابية، وذلك حتي ما تخفض تكلفة الاقتراض للخزانة العامة للدولة كذلك تحد من حساسية سوق الأوراق المالية الحكومية لتذبذبات تدفقات الاستثمارات الاجنبية.
- وأخيراً تعد الأوراق المالية الحكومية فرصة استثمارية: في بعض الأحيان نجد أن الأوراق المالية تعد هي أكثر الاستثمارات الجذابة من حيث انها تمثل اعلى عائد معدل بالمخاطر خصوصاً في أوقات الركود او الضغوط المالية. ومثلما هناك أهمية خاص للأوراق المالية الحكومية، هناك أيضاً أهمية خاصة للبنوك المملوكة للدولة حيث تمارس دوراً إستراتيجياً في التنمية الاقتصادية، من خلال التسهيلات المالية والائتمانية التي تقوم بتقديمها إلى الأسواق والقطاعات المستهدفة بما يتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة التي تصب في صالح المجتمع إيماناً بدورها الوطني، والتي تتيح لكل من الأفراد والمؤسسات العديد من الفرص؛ لتحقيق

أهداف مختلفة (غالي ٢٠٢٠)، وبناء على أهمية كل من الأوراق المالية الحكومية والبنوك المملوكة للدولة ينبع لدي البعض مخاوف من طبيعة المخاطر السيادية على ربحية البنوك التجارية وخصوصاً تلك المملوكة للدولة حيث يرى الباحث أنه من الممكن أن ينشئ عن هذه العلاقة نوع من تضارب المصالح.

ثانياً: طبيعة المشكلة

نص تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي المصري لعام ٢٠١٩ على أنه "يمثل الائتمان الحكومي ٦٤٪ من إجمالي الائتمان المحلي في مارس ٢٠١٩، كما تستحوذ استثمارات القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومي على ٢٩,٥٪ من أصوله في مارس ٢٠١٩، وهو ما قد يجعله عرضة للمخاطر النظامية حال حدوث اختلالات في الأداء المالي الحكومي"، وهذه النسب تدل على مدي أهمية المخاطر السيادية للقطاع المصرفي بل تجعلها تعد أحد أهم أنواع المخاطر التي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي، وهذا وقد أرجع التقرير نفسه انخفاض معدل نمو صافي أرباح القطاع المصرفي خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ من ١٢,٣٪ إلى ٢,٣٪ إلي عدد عوامل من أولها على مستوى الإيرادات هو انخفاض نصيب عائد أدون وسندات الخزانة نتيجة لاتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، كذلك أشار التقرير إلي أن بنوك القطاع العام تستحوذ على نصف أصول القطاع المصرفي^٢.

ويتضح مما سبق أهمية كل من التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة للبنوك، ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

^٢ وفقاً لقانون البنوك تعرف بنوك القطاع العام باسم البنوك المملوكة للدولة بنسبة ١٠٠٪ وهو تعريف يختلف معه الباحث و سوف يتناوله لاحقاً بالبحث

- هل هناك تأثير معنوي للتعرض للمخاطر السيادية على ربحية البنوك التجارية؟
- هل هناك تأثير معنوي لملكية الدولة على ربحية البنوك التجارية؟

ثالثاً: الدراسات السابقة

تقوم دراسة (Fernández el at, 2001) بتحليل كيف تختلف ربحية البنوك حسب نوع ملكية البنك. تقارن بين بنوك المدرجة بسوق الأوراق المالية والبنوك المشتركة والبنوك المملوكة للدولة وبنوك الادخار المنظمة كمؤسسات، باستخدام بيانات جدولية على مستوى الدولة من ثماني دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٧. تشير النتائج إلى أن البنوك المشتركة والمملوكة للدولة لديها هامش فائدة أعلى من البنوك التجارية التي لا تفسرها الفروق في المخاطر. ومع ذلك، فإن البنوك المشتركة والمملوكة للدولة ليس لديها دخل صافٍ أعلى من بنوك الأسهم لأن لديها أيضاً نفقات غير الفوائد أعلى من تلك الخاصة بالبنوك الأخرى. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن البنوك المملوكة للدولة لديها حافز أقل للمخاطرة.

كذلك توصلت دراسة (Barth el at, 2001) الي أن ملكية الدولة للبنوك ترتبط بانخفاض كفاءة القطاع المصرفي وانخفاض مستوى التنمية المالية وذلك على التطبيق على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لمجموعة من الدول تتخطي ٦٨ دولة.

تناولت دراسة (Omran, 2007) الأداء المالي والتشغيلي لعينة من ١٢ بنكاً مصرياً من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩، تم خلالها نقل التحكم من الدولة إلى القطاع الخاص. بعد الخصخصة، تشير النتائج إلى أن بعض نسب الربحية والسيولة للبنوك المخصصة تنخفض بشكل كبير، لكن مقاييس الأداء الأخرى لم تتغير تقريباً. وعلى النقيض من ذلك، تشير النتائج إلى أن التغيرات النسبية في الأداء

للبنوك المخصصة كانت أفضل من تلك الخاصة بالبنوك المختلطة ذات ملكية الدولة الأغلبية ولكنها أسوأ من تلك البنوك ذات أشكال الملكية الأخرى (خاصة، ومملوكة للدولة، وملكية خاصة مختلطة). ومع ذلك، وجدت الدراسة دليلاً قوياً يدعم النظرية والنتائج التجريبية السابقة بأن البنوك ذات الملكية الخاصة تعمل بشكل أفضل من تلك المملوكة للدولة.

تناقش دراسة (Mohieldin & Nasr 2007) الجدول حول خصخصة القطاع المصرفي في مصر. حيث تقيم الدراسة أداء البنوك المملوكة للدولة مقابل البنوك الخاصة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥. تكشف المؤشرات التحوطية الجزئية، مثل كفاية رأس المال وجودة الأصول والأرباح والربحية، أن البنوك المملوكة للدولة منخفضة حيث الكفاءة والأداء، مقارنة بنظيراتها من القطاع الخاص. تشير النتائج أيضاً إلى أن الاحتفاظ بالملكية الحكومية يمكن أن يؤثر سلباً على أداء البنوك.

تبحث دراسة (Srairi, 2013) في تأثير هيكل الملكية، الذي يقاس ببعدين: طبيعة الملاك وتركيز الملكية، على مخاطر البنوك، والتحكم في السمات الخاصة بالبلد والبنك واللوائح المصرفية الأخرى. على وجه الخصوص، يقارن سلوك المخاطرة للبنوك التقليدية والإسلامية في ١٠ دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت ثلاثة أنواع من ملكية البنوك (البنوك المملوكة للعائلة والمملوكة للشركات والمملوكة للدولة) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. تظهر النتيجة ارتباطاً سلبياً بين تركيز الملكية والمخاطر. تجد أيضاً أن فئات مختلفة من المساهمين لديها مواقف مخاطرة مختلفة. البنوك المملوكة للعائلات لديها حوافز لاتخاذ مخاطر أقل. تظهر البنوك المملوكة للدولة مخاطر أعلى ولديها نسب أكبر بكثير من القروض المتعثرة مقارنة بالبنوك الأخرى. من خلال مقارنة البنوك التقليدية والإسلامية، تظهر النتائج التجريبية أن البنوك الإسلامية الخاصة مستقرة مثل البنوك التقليدية الخاصة. ومع ذلك، فإن البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر الائتمان بدرجة أقل من البنوك التقليدية.

ركزت دراسة (Popov & Horen, 2013) على تأثير التعرض للمخاطر السيادية على قدرة البنوك الأوروبية لتوفير القروض، وباستخدام بيانات مستوى القروض، وجدت الدراسة أن الإقراض الجماعي للبنوك الأوروبية ذات التعرض الكبير في المركز المالي للديون السيادية المتعثرة قد تأثر سلبيًا بعد بدء أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. نلاحظ أيضًا إعادة التخصيص بعيدًا عن الأسواق الأجنبية (خاصة الأمريكية). لا يكون الانخفاض العام في الإقراض بينما التباطؤ في الإقراض كان أقل بالنسبة للبنوك التي خفضت حيازاتها من الديون السيادية.

هدفت دراسة (Tan, 2016) إلى اختبار آثار المخاطر والمنافسة على الربحية في الصناعة المصرفية الصينية (الملوكة للدولة)، والبنوك التجارية المساهمة والبنوك التجارية في المدينة) خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ في إطار طريقة العزوم المعممة (GMM). لا تظهر النتائج أي نتائج قوية فيما يتعلق بتأثيرات التماس المخاطرة والمخاطر على ربحية البنوك، في حين تبين أن ربحية البنوك الصينية تتأثر بالضرائب والتكاليف العامة وإنتاجية العمالة والتضخم.

تحلل دراسة (Gennaioli et al, 2018) حيازات السندات السيادية من قبل ٢٠٠٠٠ بنكًا في ١٩١ دولة و ٢٠ حلقة من فترات التخلف عن السداد للسندات السيادية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٢، مما يثبت حقيقتين قويتين. أولاً، تحتفظ البنوك بالعديد من السندات الحكومية (في المتوسط ٩٪ من الأصول) في الأوقات العادية، وخاصة البنوك التي تقدم قروضاً أقل وتعمل في البلدان الأقل نمواً من الناحية المالية. ثانيًا، خلال سنوات التخلف عن السداد، أظهرت البنوك ذات الحجم المتوسط للسندات الحكومية معدل نمو أقل للقروض مقارنة بالبنوك التي ليس لديها سندات (أقل بسبع نقاط مئوية).

تبحث دراسة (Shaban & James 2018) في آثار تغيير الملكية على الأداء والتعرض للمخاطر لـ ٦٠ بنكًا تجاريًا إندونيسيًا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢. وتشير

النتائج الي أن البنوك المملوكة للدولة تميل إلى أن تكون أقل ربحية وأكثر عرضة للمخاطر من البنوك الخاصة والأجنبية. يميل المستثمرون المحليون إلى اختيار الأفضل أداءً للاستحواذ. يرتبط الاستحواذ المحلي بشكل عام بانخفاض كفاءة البنوك التي تم الاستحواذ عليها. يرتبط الاستحواذ الأجنبي غير الإقليمي بالحد من التعرض للمخاطر. يرتبط الاستحواذ من قبل المستثمرين الأجانب الإقليميين بمكاسب الأداء.

تهدف دراسة (Rosalina & Nugraha 2019) لقياس آثار هيكل الملكية على ربحية البنوك في إندونيسيا. تقسم الدراسة هيكل ملكية البنوك إلى ثلاث فئات، وهي الملكية الحكومية والمحلية الخاصة والأجنبية. يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). يستخدم هذا البحث حجم البنك كمتغير حاكم. استخدمت الدراسة البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من هيئة الخدمات المالية الإندونيسية والتقارير السنوية من كل بنك. ثم قامت بتحليل البيانات باستخدام اختبار انحدار البيانات الجدولية نمذجية التأثير المجمع. وظهرت النتائج أن الملكية الخاصة المحلية والأجنبية لها آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك، في حين أن الملكية الحكومية لها تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية على ربحية البنوك.

تركز دراسة (Boubakri et al, 2020) على العلاقة بين ملكية الدولة المتبقية والمخاطرة المصرفية للبنوك المخصصة من ٤٥ دولة. بتطبيق مطابقة درجة الميل، وجدنا أن البنوك المخصصة تميل إلى إظهار مستويات أعلى من المخاطرة بعد الخصخصة من نظيراتها المدرجة في البورصة غير المخصصة. علاوة على ذلك، تُظهر البنوك المخصصة جزئيًا مستويات أعلى من المخاطرة مقارنة بالبنوك المخصصة بالكامل. نلاحظ أيضًا وجود علاقة إيجابية وهامة بين مستوى ملكية الدولة المتبقية والمخاطرة. تتوافق هذه النتائج مع الأهداف المشوهة المرتبطة بالرقابة الحكومية، كما هو مقترح من خلال الفوائد السياسية للسيطرة، ومع وجهات النظر الضعيفة بشأن قيود الميزانية لملكية الدولة. يمكن التخفيف من التشوه من خلال

جودة البيئات المؤسسية والتنظيمية للبلد. أخيرًا، تُظهر النتائج أن تأثير ملكية الدولة على المخاطرة يكون أكثر وضوحًا في البلدان ذات الهيمنة الأكبر للمؤسسات المملوكة للدولة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من النواحي التالية:

١. إهتمت غالبية الدراسات السابقة بالعلاقة بين التعرض للمخاطر السيادية وقدرة البنوك على توفير الائتمان للقطاع الخاص وليس تأثيرها المباشر على الربحية.
٢. لا توجد دراسات سابقة قامت بدراسة أثر كل من ملكية الدولة والتعرض للمخاطر السيادية على ربحية البنوك بشكل عام وفي مصر بشكل خاص وفقاً لعلم الباحث.

رابعاً: فروض البحث

يقوم البحث على اختبار مدي صحة الفروض التالية:

١. لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للتعرض للمخاطر السيادية على معدل العائد على الأصول بالتطبيق على البنوك المصرية.
٢. لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لملكية الدولة على معدل العائد على الأصول بالتطبيق على البنوك المصرية
٣. لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للتعرض للمخاطر السيادية على معدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على البنوك المصرية.
٤. لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لملكية الدولة على معدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على البنوك المصرية

خامساً: أهداف البحث وأهميته

يهدف البحث إلى تحديد تأثير كل من التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة على ربحية البنوك المصرية مقاسة بكلًا من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، وذلك من خلال التأكد من صحة فروض البحث.

وترجع أهمية البحث في سد الفجوة البحثية محل مشكلة البحث عن طريق توسيع نطاق الدراسات الحالية حول العلاقة بين كل من التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة على ربحية البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية لتحديد مدي جوهرية تلك العلاقة بما يساهم في تحسين الممارسات المصرية في مجال الحوكمة والرقابة على البنوك، وترشيد القرارات الاستثمارية والاقتصادية من قبل متخذي القرار وخلافا لمعظم الدراسات في الأدبيات السابقة التي تطرقت لتأثير لأي من الملكية والتعرض للمخاطر السيادية على ربحية البنوك. تعد هذه هي الدراسة الأولى في نطاق معرفة الباحث التي تقوم بدراسة تأثير المتغيرين معاً بالتطبيق على البنوك المصرية.

سادساً: متغيرات البحث

يوضح الجدول التالي متغيرات البحث ورموزها وطريقة ووحدة قياسها:

جدول رقم (١): متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	طريقة القياس	وحدة القياس	المصدر
معدل العائد على الأصول	Y1	صافي الربح ÷ متوسط الأصول	نسبة مئوية (%)	القوائم المالية للبنوك محل الدراسة
معدل العائد على حقوق الملكية	Y2	صافي الربح ÷ متوسط حقوق الملكية		
التعرض للمخاطر السيادية	X1	متوسط قيمة الاستثمارات المالية الحكومية ÷ متوسط إجمالي الأصول		
ملكية الدولة	X2	متغير وهمي يأخذ قيمة ١ للبنوك المملوكة للدولة وقيمة صفر للبنوك الأخرى	٠ أو ١	
الرافعة المالية	C1	متوسط حقوق الملكية ÷ متوسط الأصول	نسبة مئوية (%)	
الحجم	C2	حجم إجمالي الأصول	بالآلاف جنيه	

هذا وقد تم الحصول على البيانات من القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك التي تمثل عينة الدراسة، ويلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة تقاس بنسب مئوية بإستثناء كل من ملكية الدولة والتي يتم قياسها بمتغير وهمي والحجم والذي يقاس بالألف جنيه، ونظراً لأن المتغيرات التابعة تعد نسبة مختلطة أي تتضمن عنصر من قائمة الدخل وعنصر من قائمة المركز المالي أعتمد الباحث على المتوسط حيث يتم قسمه صافي الربح على متوسط الأصول أو حقوق الملكية لأول وآخر الفترة، ولتحقيق التجانس اعتمد الباحث على نفس أسلوب القياس لباقي النسب.

وفيما يخص المتغير الوهمي المعبر عن ملكية الدولة، يعرف الباحث ملكية الدولة بأنها الملكية المباشرة أو غير المباشرة للدولة لنسبة تتخطي ٥١٪ من إجمالي أسهم البنك، وذلك عوضاً عن التعريف القانوني وفقاً لقانون البنوك الجديد والذي يحدد البنوك المملوكة للدولة على أنها البنوك المملوكة بالكامل للدولة بنسبة ١٠٠٪، حيث يري الباحث أن شرط الملكية بنسبة ١٠٠٪ بشكل مباشر يعتبر غير ضروري للسيطرة على الإدارة حيث يمكن أن تسيطر الدولة من خلال ملكية دون مستوي ١٠٠٪، كذلك لا يشترط الباحث الملكية المباشرة للدولة، فعلي سبيل الذكر يمتلك بنك مصر حصة الأغلبية في بنك القاهرة تتعدى ٩٩٪ من أسهم البنك وفقاً للقرار الصادر في عام ٢٠٠٧، ويرى الباحث أن هذا يعني أن بنك مصر يستطيع السيطرة على إدارة بنك القاهرة، بل أن بنك مصر يقوم بإدراج بنك القاهرة ضمن قوائمه المالية المجمعة، وبالنسبة لبنك التعمير والأسكان مثلاً فهناك عدد من الجهات الحكومية والبنوك المملوكة بالكامل للدولة تسيطر على نسبة تتخطي ٥٠٪ وهي تشكل أغلب مجلس الإدارة وتعين الرئيس التنفيذي وعليه يري الباحث أن من المنظور الإداري يمكن اعتبار بنك التعمير والأسكان بنك مملوك للدولة أن كان قانونياً لا يعتبر مملوك للدولة بنسبة ١٠٠٪، ووفقاً لهذا التعريف تحتوي الدراسة على عدد ٧ بنوك مملوكة للدولة وعدد ١٦ بنك غير مملوكة للدولة.

سابعاً: مجتمع البحث وعينة الدراسة

يشمل مجتمع البحث جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية وعددها ٣٨ بنك إلا أنه قد اقتصرت العينة على ٢٣ بنك فقط بنسبة ٦٠٪ من إجمالي البنوك القطاع المصرفي وهم:

الجدول (٢): البنوك المملوكة للدولة.

البنك	ملكية الدولة
البنك الأهلي المصري	مملوك للدولة بنسبة ١٠٠٪
بنك مصر	مملوك للدولة بنسبة ١٠٠٪
بنك القاهرة	مملوك لبنك مصر
المصرف المتحد	مملوك للبنك المركزي المصري
البنك المصري للتنمية الصادرات	٤٠,٧٥٪ لبنك الاستثمار القومي التابع لوزارة التخطيط ونسبة ٢٣,١٣٪ لبنك مصر، و١١,٥٧٪ البنك الأهلي
بنك التعمير والإسكان	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة 29.8٪، مصر لتأمينات الحياة 8.92٪، مصر للتأمين 8.29٪، صندوق تمويل مشروعات المساكن 7.41٪، هيئة الأوقاف المصرية 5.03٪
بنك التنمية الصناعية	وزارة المالية ٨٤,٤٪
بنك مصر ايران "ميد بنك"	بنك الاستثمار القومي ٢٩.٩٣٪ و١٦.٠٦٪ لمصر للتأمين، و١٣.٨٧٪ لشركة مصر لتأمينات الحياة

الجدول (3): باقي بنوك الدراسة.

بنك المؤسسة المصرفية العربية	بنك التجاري وفا مصر	بنك الكويت الوطني
بنك الامارات دبي الوطني	بنك الاتحاد الوطني - مصر	بنك كريدي أجريكول
بنك قطر الوطني الأهلي	بنك HSBC	بنك الأهلي المتحد
بنك بلوم	بنك الإسكندرية	البنك الإفريقي العربي الدولي *
بنك عودة	البنك التجاري الدولي ***	بنك الشركة المصرفية العربية **

* يمتلك البنك المركزي حصة ٤٩٪ من البنك العربي الأفريقي إلا أن هذه الحصة لا تعطي البنك المركزي سيطرة مطلقة على البنك حيث يمتلك الشريك الآخر الهيئة العامة للاستثمار بالكويت حصة مماثلة.

** تمتلك مؤسسات حكومية حصص في بنك الشركة المصرفية العربية الدولية إلا أن أكبر شريك في البنك هو المصرف العربي الدولي وهو مملوك لعدد من الدول العربية لا تمتلك أي دولة حصة حاكمة تتعدى ٥٠٪ من أسهم البنك

*** بالرغم من أن البنك الأهلي المصري يعد أكبر مساهم في البنك التجاري الدولي وفقاً لأخر تحديث لهيكل ملكية البنك بنسبة ٧,٦٪ إلا أنها نسبة لا تمكنه من التحكم في البنك التجاري الدولي، كذلك تاريخ استحواذ البنك الأهلي المصري على هذه النسبة خارج الإطار الزمني للدراسة.

تبلغ إجمالي أصول البنوك محل الدراسة ٤,٣ تريليون جنيه مصري تقريباً في نهاية عام ٢٠١٨ بنسبة ٨٦٪ تقريباً من أصول القطاع المصرفي وقد بلغت ٤.٥٢ تريليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٩، منها ٢,٩٧ تريليون جنيه أصول البنوك الحكومية بنسبة ٦٥,٨٪ أي ثلثي إجمالي أصول البنوك المدرجة بالدراسة على رغم أن البنوك الحكومية تمثل نسبة ٣٤,٨٪ أي ثلث عدد البنوك محل الدراسة فقط.

. ثامناً: التحليل الإحصائي واختبار الفروض

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قد قام الباحث بإجراء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحد الأدنى والأقصى للمتغيرات:

جدول (4): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسيط الحسابي	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
Y1	207	1.854256	6.55	-7.15	1.341075	-1.1376	12.98461
Y2	207	18.44971	59	-76.7974	14.06414	-2.54716	19.31752
X1	207	23.11888	59.19973	3.601668	10.1102	0.880881	4.076625
X2	207	0.347826	1	0	0.477435	0.63901	1.408333
C1	207	10.2286	17.361	3.717343	3.027118	0.213498	2.505126
C2	207	109,596,783	1,614,009,000	3,598,846	224,425,184	4.664646	27.64243

وقد أشار اختبار Jarque-Bera أن جميع متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه قام الباحث بإدخال كل من لوغاريتم التوزيع الطبيعي بطريقة inverse hyperbolic sine (Friedline et al, 2014) على جميع متغيرات الدراسة باستثناء المتغير الوهمي الشكل التالي:

$$LX = \text{Log}(\sqrt{X^2 + 1} + X)$$

الإحصائية

ثانيا: الأساليب

ونماذج الاقتصاد القياسي المستخدمة:

إستخدم الباحث عدة اختبارات والنماذج الإحصائية ونماذج الاقتصاد القياسي للتحقق من صحة أو عدم صحة الفروض الرئيسية محل الدراسة وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي EViews 10 وهي:

١. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وهو اختبار ارتباط معلمي بغرض التعرف على مدى قوة أو ضعف العلاقة بين كل من المتغيرات محل الدراسة، ويعد هذا الأسلوب من أهم الأساليب الإحصائية التي تقيس الارتباط بين متغيران ويقوم على فرض العدم (لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين)، الفرض البديل (توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين

المتغيرين)، ويأخذ معامل الارتباط قيمة من -١ إلى ١، حيث كلما اقترب من قيمة الصفر يشير إلى ضعف العلاقة بين المتغيرين بينما كلما اقترب من قيمة ١ يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، كذلك تشير إشارة المعامل إلى اتجاه العلاقة سواء كانت موجبة أي علاقة طردية أو سالبة أي علاقة عكسية.

٢. اختبار الانحدار المتعدد بطريقة العزوم المعممة GMM باستخدام البيانات الجدولية أو السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data وتعد هذه الطريقة الأمثل في حالة عدد المشاهدات القطاعية أكبر من عدد المشاهدات الزمنية متعدد المتغيرات حيث تبلغ المشاهدات القطاعية ٢٣ بنك بينما عدد الفترات الزمنية ٩ سنوات فقط:
- الفرض الأصلي (فرض العدم) H_0 : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع.
 - الفرض البديل H_1 : يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع.

وتتخذ نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Models التي الشكل التالي:

$$Y_{i,j} = a + b_1 X_{1,i,j} + \epsilon_{i,j}$$

حيث:

- $Y_{i,j}$: يعبر عن القيمة الحقيقية للمتغير التابع للبنك i في السنة j .
- a : يعبر عن قيمة الثابت ويمثل القيمة المقطوعة من محور Y عند قيم $X=0$.
- b_1 : يعبر عن القيمة التقديرية لمعامل المتغير المستقل X_1 .
- $X_{1,i,j}$: يعبر عن القيمة الحقيقية للمتغير المستقل X_1 للبنك i في السنة j .
- $\epsilon_{i,j}$: يعبر عن قيمة معامل الخطأ.

ثالثاً: نتائج اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة:

ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.

جدول (٥): مصفوفة الإرتباط وفقاً لنتائج معاملات إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

LC2	LC1	X2	LX1	LY2	LY1	المتغير	
					1.0000	معامل الارتباط	LY1
					-----	قيمة اختبار T	
					-----	المعنوية	
				1.0000	0.8741	معامل الارتباط	LY2
				-----	25.4470	قيمة اختبار T	
				-----	0.000***	المعنوية	
			1.0000	-0.1550	-0.1111	معامل الارتباط	LX1
			-----	-2.2184	-1.5816	قيمة اختبار T	
			-----	0.028**	0.1153	المعنوية	
		1.0000	-0.0350	-0.0189	-0.2174	معامل الارتباط	X2
		-----	-0.4946	-0.2674	-3.1502	قيمة اختبار T	
		-----	0.6214	0.7894	0.002***	المعنوية	
	1.0000	-0.3945	0.0406	-0.1312	0.3361	معامل الارتباط	LC1
	-----	-6.0722	0.5751	-1.8718	5.0465	قيمة اختبار T	
	-----	0.000***	0.5659	0.063*	0.000***	المعنوية	
1.0000	-0.4504	0.2581	0.1319	0.3189	0.1044	معامل الارتباط	LC2
-----	-7.1350	3.7778	1.8821	4.7579	1.4845	قيمة اختبار T	
-----	0.000***	0.000***	0.061*	0.000***	0.1393	المعنوية	

العلامات **، *، * تعني وجود ارتباط معنوي عند مستوي معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق انه لا توجد علاقات ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة حيث تتراوح قيم معامل الارتباط فيما بينها بين ٢٥,٨٪ وسالب

٤٥٪ مما يعني أنه يمكن إدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج دون التسبب في مشكلة الازدواج الخطي.

١. توجد علاقة ارتباط قوية جداً بين المتغيرات التابعة حيث بلغ معامل الارتباط ٨٧٪ وهي علاقة منطقية حيث أن المتغيرات هم مقياسان للربحية.
٢. توجد علاقة ارتباط ضعيفة سلبية بين المتغير ١٧ و X2 حيث بلغ معامل الارتباط سالب ٢١,٧٪ وهي علاقة معنوية عند مستوى ١٪ حيث تبلغ المعنوية المحسوبة ٠٪ هي أقل من مستوى المعنوية المذكور.
٣. توجد علاقة ارتباط ضعيفة إيجابية بين المتغير ١٧ و C1 حيث بلغ معامل الارتباط ٣٣,٦٪ وهي علاقة معنوية عند مستوى ١٪ حيث تبلغ المعنوية المحسوبة ٠٪ هي أقل من مستوى المعنوية المذكور.
٤. توجد علاقة ارتباط ضعيفة سلبية بين المتغير ٢٧ و X حيث بلغ معامل الارتباط سالب ١٥٪ وهي علاقة معنوية عند مستوى ٥٪ حيث تبلغ المعنوية المحسوبة ٢٪ هي أقل من مستوى المعنوية المذكور.
٥. توجد علاقة ارتباط ضعيفة سلبية بين المتغير ٢٧ و C1 حيث بلغ معامل الارتباط سالب ١٣٪ وهي علاقة معنوية عند مستوى ١٠٪ حيث تبلغ المعنوية المحسوبة ٦٪ هي أقل من مستوى المعنوية المذكور.
٦. توجد علاقة ارتباط ضعيفة إيجابية بين المتغير ٢٧ و C2 حيث بلغ معامل الارتباط ٣١,٩٪ وهي علاقة معنوية عند مستوى ١٪ حيث تبلغ المعنوية المحسوبة ٠٪ هي أقل من مستوى المعنوية المذكور.
٧. لا توجد علاقة ارتباط معنوية أخرى للمتغيرات المستقلة مع باقي متغيرات الدراسة وفقاً لمستويات المعنوية المقبولة وهي (١٪، ٥٪، ١٠٪).

رابعاً: نتائج نماذج اختبار الفروض:

قام الباحث بتطبيق اختبار الانحدار المتعدد بالطريقة العامة للعزوم للبيانات الجدولية (Panel Generalized Method of Moments) وتلخص الجداول التالية نتائج نماذج اختبار فروض الدراسة.

نموذج اختبار الفرض الأول " لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للتعرض للمخاطر السيادية على معدل العائد على الأصول بالتطبيق على البنوك المصرية"

الجدول رقم (٦) ملخص نتائج النموذج المقدر لاختبار الفرض الأول

القيمة الاحتمالية P-value	قيمة T. Test	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار (β)	المتغيرات
0.0025	-3.06212	1.059137	-3.2432	Constant
0.0011	-3.32362	0.055504	-0.18448	LX1
0.0000	6.419937	0.096281	0.618118	LC1
0.0000	4.768561	0.04329	0.20643	LC2
المتغير التابع LY1				
عدد البنوك ٢٣				
عدد الفترات ٩				
عدد المشاهدات ٢٠٧				
معامل التحديد المعدل $R^2 = Adj$ 0.210399				
معامل التحديد $R^2 =$ 0.222184				
قيمة اختبار J -statistic = 0.021489				

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار J-statistic حيث بلغت قيمته ٢٪ تقريباً مما يعني أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات التابعة مجتمعة على المتغير التابع، وهذا التأثير يفسر نسبة ٢٢٪ من التغير في المتغير التابع وفقاً لمعامل التحديد R^2 .
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير $X1$ على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١٪ حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير $LX1$ بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير $LY1$ بمقدار ٠,١٨٪ تقريباً.
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم $C1$ على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١٪ حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير $LC1$ بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير $LY1$ بمقدار ٠,٦٢٪ تقريباً.
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم $C2$ على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١٪ حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير $LC2$ بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير $LY1$ بمقدار ٠,٢١٪ تقريباً.
- وفي ضوء البيانات المتاحة لا يمكن قبول فرض العدم الأول" لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للتعرض للمخاطر السيادية على معدل العائد على الأصول بالتطبيق على البنوك المصرية"، ويتم قبول الفرض البديل.

نموذج اختبار الفرض الثاني" لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لملكية الدولة على معدل العائد على الأصول بالتطبيق على البنوك المصرية"

الجدول رقم (٧) ملخص نتائج النموذج المقدر لاختبار الفرض الثاني

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري	قيمة T. Test	القيمة الاحتمالية P-value
Constant	-3.22962	1.055302	-3.06037	0.0025
X ₂	-0.33039	0.099489	-3.32084	0.0011
LC1	0.483028	0.099495	4.854782	0.0000
LC2	0.184145	0.042372	4.345945	0.0000
المتغير التابع LY1				
عدد البنوك ٢٣				
عدد الفترات ٩				
عدد المشاهدات ٢٠٧				
معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.21876 = \text{Adj}$				
معامل التحديد $R^2 = 0.23042$				
قيمة اختبار $J\text{-statistic} = 0.001644$				

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار $J\text{-statistic}$ حيث بلغت قيمته 0% تقريباً مما يعني أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات التابعة مجتمعة على المتغير التابع، وهذا التأثير يفسر نسبة ٢٣% من التغير في المتغير التابع وفقاً لمعامل التحديد R^2 .
- ثبوت معنوية تأثير المتغير X₂ على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوي معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوي المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث

يتسبب ارتفاع قيمة المتغير X2 بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير LY1 بمقدار 0,٣٣٪ تقريباً.

- ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم C1 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١٪ حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LC1 بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير LY1 بمقدار 0,٤٨٪ تقريباً.

- ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم C2 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١٪ حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LC2 بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير LY1 بمقدار 0,18٪ تقريباً.

وفي ضوء البيانات المتاحة لا يمكن قبول فرض العدم الثاني " لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لملكية الدولة على معدل العائد على الأصول بالتطبيق على البنوك المصرية"، ويتم قبول الفرض البديل.

نموذج اختبار الفرض الثالث " لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للتعرض للمخاطر السيادية على معدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على البنوك المصرية"

الجدول رقم (8) ملخص نتائج النموذج المقدره لاختبار الفرض الثالث

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري	قيمة T. Test	القيمة الاحتمالية P-value
Constant	2.520997	1.766256	1.427311	0.155
LX1	-0.2789	0.093638	-2.97852	0.0032
LC1	-0.08668	0.157845	-0.54912	0.5835
LC2	0.311931	0.071987	4.333133	0.0000
المتغير التابع LY2				
عدد البنوك ٢٣				
عدد الفترات ٩				
عدد المشاهدات ٢٠٧				
معامل التحديد المعدل $Adj R^2 = 0.11158$				
معامل التحديد $R^2 = 0.124519$				
قيمة اختبار $J-statistic = 0.007023$				

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار J-statistic حيث بلغت قيمته 0,7% تقريباً مما يعني أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات التابعة مجتمعة على المتغير التابع، وهذا التأثير يفسر نسبة ١٢٪ من التغير في المتغير التابع وفقاً لمعامل التحديد R^2 .
- ثبوت معنوية تأثير المتغير X1 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوي معنوية ١٪ حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوي المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LX1 بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير LY2 بمقدار 0,٢٨% تقريباً.
- عدم ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم C1 على المتغير التابع حيث القيمة الاحتمالية P-value أكبر من مستويات المعنوية المقبولة.

- ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم C2 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوي معنوية ١٪ حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوي المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LC2 بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير LY2 بمقدار 0,31% تقريباً. وفي ضوء البيانات المتاحة لا يمكن قبول فرض العدم الثالث" لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للتعرض للمخاطر السيادية على معدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على البنوك المصرية"، ويتم قبول الفرض البديل.

نموذج اختبار الفرض الرابع" لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لملكية الدولة على معدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على البنوك المصرية"

الجدول رقم (9) ملخص نتائج النموذج المقدر لاختبار الفرض الرابع

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري	قيمة T. Test	القيمة الاحتمالية P-value
Constant	2.397239	1.754148	1.366612	0.1733
X ₂	-0.49291	0.170035	-2.8989	0.0042
LC1	-0.2742	0.165165	-1.66014	0.0984
LC2	0.281597	0.071209	3.954539	0.0001
المتغير التابع LY2				
عدد البنوك ٢٣				
عدد الفترات ٩				
عدد المشاهدات ٢٠٧				
معامل التحديد المعدل $0.117474 = \text{Adj } R^2$				
معامل التحديد $0.130326 = R^2$				
قيمة اختبار $0.005102 = J\text{-statistic}$				

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار J-statistic حيث بلغت قيمته 0,5% تقريباً مما يعني أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات التابعة مجتمعة على المتغير التابع، وهذا التأثير يفسر نسبة ١٣% من التغير في المتغير التابع وفقاً لمعامل التحديد R^2 .
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير X_2 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير X_2 بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير LY2 بمقدار 0,٤٩% تقريباً.
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم C1 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١٠% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LC1 بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير LY2 بمقدار 0,٢٧% تقريباً.
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم C2 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LC2 بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير LY2 بمقدار 0,28% تقريباً.
- وفي ضوء البيانات المتاحة لا يمكن قبول فرض العدم الرابع" لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لملكية الدولة على معدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على البنوك المصرية"، ويتم قبول الفرض البديل.

وللتحقق من تأثير المتغيرين معاً على ربحية البنوك التجارية قام الباحث بتطبيق اختبار الانحدار المتعدد بالطريقة العامة للعزوم للبيانات الجدولية (Panel

Generalized Method of Moments) على أن يتضمن النموذج المتغيرين التابعين معاً وتلخص الجداول التالية نتائج تلك النماذج.

ويوضح الجدول التالي نموذج اختبار تأثير كل من التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة على ربحية البنوك التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول

الجدول رقم (١٠) ملخص نتائج النموذج المقدر لاختبار تأثير كل من التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة على معدل العائد على الأصول

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري	قيمة T. Test	القيمة الاحتمالية P-value
Constant	-2.77916	1.047944	-2.65201	0.0087
LX1	-0.17379	0.054325	-3.19903	0.0016
X٢	-0.32145	0.097939	-3.28214	0.0012
LC1	0.523647	0.098726	5.304068	0.0000
LC2	0.208493	0.042384	4.919174	0.0000
المتغير التابع LY1				
عدد البنوك ٢٣				
عدد الفترات ٩				
عدد المشاهدات ٢٠٧				
معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.24352 = Adj R^2$				
معامل التحديد $R^2 = 0.25857$				
قيمة اختبار $J\text{-statistic} = 0.00000$				

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار J-statistic حيث بلغت قيمته 0% تقريباً مما يعني أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات التابعة مجتمعة على المتغير التابع، وهذا التأثير يفسر نسبة ٢٦% تقريباً من التغير في المتغير التابع وفقاً لمعامل التحديد R^2 .
- ثبوت معنوية تأثير المتغير $X1$ على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير $LX1$ بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير $LY1$ بمقدار 0,١٧% تقريباً.
- ثبوت معنوية تأثير المتغير $X2$ على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير $X2$ بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير $LY1$ بمقدار 0,٣٢% تقريباً.
- ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم $C1$ على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير $LC1$ بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير $LY1$ بمقدار 0,٥٢% تقريباً.
- ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم $C2$ على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير

إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LC2 بمقدار ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير LY1 بمقدار 0,21% تقريباً. ويؤكد هذا النموذج على نتائج اختبار الفروض، كذلك يوضح أن استخدام كل من المتغيرين المستقلين معاً يحسن من القدرة التفسيرية للنموذج حيث ارتفعت قيمة معامل التحديد R^2 من (٢٣٪ و ٢٢٪) للنماذج التي تضمنت متغير احدي المتغيرين المستقلين دون الآخر لتبلغ قيمته ٢٦٪ للنموذج الذي يشمل المتغيرين معاً، وعليه يعد هذا النموذج أفضل للتنبؤ بالتغير في قيمة ربحية البنوك التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

ويوضح الجدول التالي نموذج اختبار تأثير كل من التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة على ربحية البنوك التجارية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (١١) ملخص نتائج النموذج المقدره لاختبار تأثير كل من التعرض للمخاطر السيادية وملكية الدولة على معدل العائد على حقوق الملكية

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري	قيمة T. Test	القيمة الاحتمالية P-value
Constant	3.357992	1.768011	1.899304	0.0589
LX1	-0.26195	0.092524	-2.83121	0.0051
X٢	-0.46094	0.168571	-2.73439	0.0068
LC1	-0.22943	0.164139	-1.39775	0.1637
LC2	0.306769	0.070996	4.32094	0.0000
المتغير التابع LY2				
عدد البنوك ٢٣				
عدد الفترات ٩				
عدد المشاهدات ٢٠٧				
معامل التحديد المعدل $Adj R^2 = 0,١٣٦٤٩٦$				
معامل التحديد $R^2 = 0.153263$				
قيمة اختبار $J-statistic = 0.00000$				

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار J-statistic حيث بلغت قيمته 0% تقريباً مما يعني أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات التابعة مجتمعة على المتغير التابع، وهذا التأثير يفسر نسبة ١٥% تقريباً من التغير في المتغير التابع وفقاً لمعامل التحديد R^2 .
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير X1 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LX1 بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير LY2 بمقدار 0,٢٦% تقريباً.
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير X2 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير سلبي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير X2 بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير سلبي في قيمة المتغير LY2 بمقدار 0,٤٦% تقريباً.
 - عدم ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم C1 على المتغير التابع حيث القيمة الاحتمالية P-value أكبر من مستويات المعنوية المقبولة.
 - ثبوت معنوية تأثير المتغير الحاكم C2 على المتغير التابع حيث يتضح وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ١% حيث القيمة الاحتمالية P-value لهذا التأثير أقل من مستوى المعنوية المذكور، ويتضح من معامل الانحدار أنه تأثير إيجابي حيث يتسبب ارتفاع قيمة المتغير LC2 بمقدار ١% مع ثبات العوامل الأخرى بتغير إيجابي في قيمة المتغير LY2 بمقدار 0,31% تقريباً.
- ويؤكد هذا النموذج على نتائج اختبار الفروض، كذلك يوضح أن استخدام كل من المتغيرين المستقلين معاً يحسن من القدرة التفسيرية للنموذج حيث ارتفعت قيمة

معامل التحديد R^2 من (١٣٪ و ١٢٪) للنماذج التي تضمنت متغير احدى المتغيرين المستقلين دون الآخر لتبلغ قيمته ١٥٪ للنموذج الذي يشمل المتغيرين معاً، وعليه يعد هذا النموذج أفضل للتنبؤ بالتغير في قيمة ربحية البنوك التجارية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم (١٢): ملخص نتائج اختبارات فروض الدراسة

النتيجة	الفرض
نقبل الفرض البديل	H_{01} لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للتعرض للمخاطر السيادية على معدل العائد على الأصول بالتطبيق على البنوك المصرية
نقبل الفرض البديل	H_{02} لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لملكية الدولة على معدل العائد على الأصول بالتطبيق على البنوك المصرية
نقبل الفرض البديل	H_{03} لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للتعرض للمخاطر السيادية على معدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على البنوك المصرية
نقبل الفرض البديل	H_{04} لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لملكية الدولة على معدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على البنوك المصرية

ثامناً: التوصيات

في ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج يوصي بما يلي:

١. يوصي مجالس الإدارة بالبنوك محل الدراسة بإجراء دراسات دورية دقيقة لتحديد تأثير التعرض للمخاطر السيادية على قدرتها على توليد الأرباح بالأخذ في الإعتبار مستوي المخاطر الذي يتعرض له البنك.
٢. يوصي الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري بسرعة المضي قدماً في برامج الخصخصة لتقليل عدد البنوك المملوكة للدولة، ولعل أهم مرشحين للخصخصة في الفترة القادمة هم بنكين القاهرة والمصرف المتحد.
٣. يوصي الباحث الدولة الاحتفاظ بالبنوك ذات الأهمية النظامية فقط أو البنوك التي تقوم بدور استراتيجي يرتبط بخطة التنمية المستدامة، على أن يتم إجراء

المزيد من الدراسات لبحث إمكانية تخفيض حصص ملكية الدولة في البنوك التي لا تمتاز بأي الصفتين.

٤. يوصي الباحث هيئة الرقابة المالية بالتعاون مع إدارة البورصة المصرية والبنك المركزي المصري بسرعة العمل على تطوير أسواق أدوات الدخل الثابت قصيرة الأجل، مع العمل على إيجاد سوق ثانوي لها نشط بما يسمح للبنوك بتنويع استثماراتها المالية قصيرة الأجل ويحد من مخاطر التركيز لديها في الأوراق المالية الحكومية التي تعد أهم الأصول السائلة بالمراكز المالية للبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية.

٥. يوصي الباحث البنك المركزي بتخفيف القيود الرقابية المطبقة على الأدوات المالية الحديثة خصوصاً عقود مبادلة أسعار الفائدة Interest Rate Swaps على العملة المحلية حيث أن تلك العقود تعتبر من أقل المشتقات المالية مخاطرة لأنها لا تتضمن سوي تسوية فارق سعر الفائدة بين طرفين العقد دون تبادل أصل مبلغ العقد.

٦. يوصي الباحث البنوك بالإعتماد على الأدوات المالية الحديثة عقود مبادلة أسعار الفائدة لإدارة المراكز المالية لها عوضاً عن تغيير حجم استثماراتها في الأدوات قصيرة الأجل، حيث أن هذه العقود لها القدرة على رفع كفاءة عمليات إدارة المراكز المالية للبنوك.

٧. يوصي الباحث البنوك بربط منتجاتها قصيرة الأجل مؤشر CONIA عوضاً عن الكريديور، حيث يتميز المؤشر بكونه نابع عن المعاملات الفعلية وليس سعر محدد مسبقاً من قبل لجنة السياسة النقدية، ممكن يعني أنه قد يساهم في تطوير البنية التحتية اللازمة لكل من سوق أدوات الدخل الثابت قصيرة الأجل وسوق المشتقات المالية خصوصاً لعقود مبادلة أسعار الفائدة.

تاسعاً: الأبحاث المستقبلية

في ضوء ما توصل إليه الباحث خلال القيام بتحليل الدراسات السابقة وفي ضوء ما توصل إليه من نتائج يري الباحث أنه من الممكن تنفيذ الأبحاث التالية مستقبلياً:

١. أثر الملكية الأجنبية على التعرض للمخاطر السيادية للبنوك.
٢. أثر الملكية الأجنبية على ربحية البنوك.
٣. تحليل العلاقة التبادلية بين سيولة سوق الإنترنتك interbank market والاستثمار في الأوراق المالية الحكومية للقطاع المصرفي.

عاشراً: المراجع المستخدمة

المراجع الاجنبية:

Barth, J.R., G. Caprio Jr. and R. Levine, 2001, Banking systems around the globe: do regulations and ownership affect performance and stability?, in Frederic S. Mishkin, Editor: Prudential supervision: What works and what doesn't, University of Chicago Press

Boubakri, N., El Ghouli, S., Guedhami, O., & Hossain, M. (2020). Post-privatization state ownership and bank risk-taking: Cross-country evidence. *Journal of Corporate Finance*, 101625.

Fernandez, A. I., Fonseca, A. R., & Gonzalez, F. (2001). Does ownership affect banks profitability? Some international evidence. working paper.

Friedline, Terri & Masa, Rainier & Chowa, Gina. (2014). Transforming wealth: Using the inverse hyperbolic sine (IHS) and splines to predict youth's math achievement. *Social Science Research*. 49. 10.1016/j.ssresearch.2014.08.018.

Gennaioli, N., Martin, A., & Rossi, S. (2018). Banks, government bonds, and default: What do the data say?. *Journal of Monetary Economics*, 98, 98-113.

Mohieldin, M., & Nasr, S. (٢٠٠٧). On bank privatization: The case of Egypt. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 46(5), 707-725.

Omran, M. (2007). Privatization, state ownership, and bank performance in Egypt. *World Development*, 35(4), 714-733.

Popov, A. A., & Van Horen, N. (2013). The impact of sovereign debt exposure on bank lending: Evidence from the European debt crisis. *De Nederlandsche Bank Working Paper No. 382*,

Rosalina, D. A., & Nugraha, N. (2019, May). The effects of ownership structure on bank profitability. In 1st International Conference on Economics, Business, Entrepreneurship, and Finance (ICEBEF 2018). Atlantis Press.

Shaban, M., & James, G. A. (2018). The effects of ownership change on bank performance and risk exposure: Evidence from Indonesia. *Journal of Banking & Finance*, 88, 483-497.

Srairi, S. (2013). Ownership structure and risk-taking behaviour in conventional and Islamic banks: Evidence for MENA countries. *Borsa Istanbul Review*, 13(4), 115-127.

Tan, Y. (2016). The impacts of risk and competition on bank profitability in China. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 40, 85-110.

